

محاكمة "منصور" .. مسرحية هزلية جديدة



كما يفعل اللصوص الذين يخشون ردة فعل المجتمع، أصحاب المنزل، بدأت السلطات الأمنية في الدولة محاكمة سرية للناشط الحقوقي البارز أحمد منصور منذ قرابة شهر، وكانت الجلسة الثانية السرية يوم 11 أبريل/نيسان الجاري؛ محاكمة تفتقد لكل معايير العدالة والأخلاق والإنسانية، تفتقد للكرامة والأصالة تلك السجايا والطباع الإماراتية الخالصة.

كان "منصور" آخر الأصوات الإماراتية التي تتحدث عن حقوق الإنسان في الدولة بصراحة، كان مرعباً - ولا زال- لجهاز أمن الدولة المسؤول الأول عن الانتهاكات والاعتقالات والتعذيب، عن معاناة المواطنين والمقيمين؛ يمثل أحمد منصور حتى اعتقاله في "مارس 2017" صوت الحق عن كل المعتقلين السياسيين، عن الضمير الحي الذي يبقي الإماراتي شامخاً يدافع عن حقه وحقوق مواطنيه.

لم يجد جهاز أمن الدولة أي تهمة لتبرير الجريمة النكراء التي اقترفها باعتقال "منصور"، إذ مثلت هذه الجريمة سخطاً حقوقياً دولياً، الأمم المتحدة وهيومن رايتس ووتش والعفو الدولية والخط الأممي، وبرلمانيون أوروبيون وأمريكيون ومسؤولون ضغطوا للإفراج عنه، فـ"منصور" كان صوت الإنسانية الذي يتحدث بصدق لأجل الإمارات وشعبها. إلا مبرر واحد متهماً أحمد منصور بكونه "يحرص على الطائفية، ويسيء لرموز الدولة!"

إنها الطريقة ذاتها في تبرير جرائم الاختطاف والمحاكمات السياسية، ولأنها تُهم "مُعلبة" كانت المحاكمة سرية، بلا محامٍ وبلا معرفة التهم ولا سرد النيابة، حتى عائلته ممنوعة من زيارته، فـ"منصور" معتقلٌ في سجنٍ غير معروف منذ عام ونصف؛ طريقة انتقامية من وعي الشعب ومن رموز الإصلاح الذين يسعون لتأمين مستقبل الدولة الإماراتية الحديثة.

زار محامون من الغرب في فبراير الإمارات، على أمل اللقاء بـ"أحمد منصور" وإخراجه من العزلة، مع مخاوف من تعرضه للتعذيب، لكن وزارة الداخلية رفضت السماح لهم بلقاءه؛ تختلق السلطة الوضع المُختل، وتفتعل تشويه السمعة بطريقة تفتقر لأدنى معايير القوانين المحلية والدولية؛ ثم تُلقي باللوم كالعادة على الضحية.

إنّ ما يجب الوقوف عليه هي حالة الركود في الوعي والضمير لدى شيوخ الدولة وعمودها، كيف يغيبون عن جرائم مثل هذه، وكيف يتمكنون من لقاء أبناء الشعب وقيادات من داخله في سجون أبوظبي وسط صحراء وحراسة شديدة بسجون سرية وأنفرادية وانتهاكات تتوسع لتشمل الجميع، ومحاكمات لا تستثني أحداً؟!!

ندعو المنظّمات الدولية والحكومات لإدانة المسرحية الهزلية التي يدعوها جهاز أمن الدولة "محاكمة" بحق الناشط الحقوقي البارز أحمد منصور، وإدانة كل الاعتقالات على أساس الرأي والتعبير وحرية التجمع والجمعيات كما ينص بذلك القانون الدولي، والضغط على الإمارات للإفراج الفوري دون قيد أو شرط عن "منصور" وجميع المعتقلين الآخرين؛ كما يجب ضمان محاكمة مرتكبي الانتهاكات محلياً ودولياً ومحاسبتهم.